السكان والتنمية

إشراف/ بشير الحزمي

مركز الأزهر وناشط أوغندي يفوزان بجائزة الأمم المتحدة للسكان لعام 2013م

■ نيويورك/ متابعات:

أعلنت وكالة الأمم المتحدة المعنية بالسكان عن فوز مؤسسة أكاديمية تابعة لجامعة الأزهر وناشط في مجال الصحة العامة من أوغندا هذا العام بجائزة الأمم المتحدة السنوية للسكان.

وقد اختارت لجنة جائزة السكان، وهي هيئة يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان، المركز الإسلامي الدولي للدراسات والبحوث السكانية والدكتور يوثام موسينجوزى من أوغندا، تقديراً لمساهماتهما في الارتقاء بخدمات الصحة العامة.

وكانت الجمعية العامة قد أنشأت الجائزة في عام 1981، وتمنح سنوياً للأفراد والمؤسسات لمساهماتهم البارزة في معالجة قضايا تتعلق بالسكان وإيجاد الحلول لها.

ويجري المركز الإسلامي الدولي للدراسات والبحوث السكانية الذي تأسس في عام 1975، الدراسات والبحوث السكانية في البلدان الإسلامية، ويوفر معلومات دقيقة عن الإسلام ويسعى إلى القضاء على المفاهيم الخاطئة، وخاصة فيما يتعلق بالسياسات والبرامج السكانية.

ويعمل المركز، الذي يدمج تنظيم الأسرة وأخلاقيات البيولوجيا، في كل أنحاء العالم الإسلامي، وله جهود في القضاء على ظاهرة ختان الإناث.

فيما لعب الدكتور موسينجوزى وهو ناشط بارز في الدفاع عن الصحة الإنجابية باعتبارها عنصراً رئيسياً في التنمية الاجتماعية والاقتصادية دورا رئيسيا في صياغة برنامج العمل للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة في عام 1994، وشارك في المفاوضات حول أهداف مكافحة الفقر المعروفة باسم الأهداف الإنمائية للألفية.

كما لعب دورا مهماً في إعداد خطة عمل مابوتو، التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي في عام 2006 للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وساهم في نجاح قمة لندن عام 2012 بشأن تنظيم الأسرة.

وتتألف لجنة الجائزة، من10 دول أعضاء في الأمم المتحدة، و يرأسها سفيرة الجمهورية التشيكية اديتا هاردا لدي الأمم المتحدة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، كأمانة، وينتخب المجلس الاجتماعي و الاقتصادي للأمم المتحدة أعضاء اللجنة ومدة عضويتهم ثلاث سنوات. والأعضاء الحاليون هم: بنغلاديش، الجمهورية التشيكية، كوت ديفوار، الدانمرك، غرينادا، جامايكا، قطر، جمهورية تنزانيا المتحدة، ونيجيريا وباكستان. ويعد الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي للصندوق أعضاء باللجنة بحكم المنصب.

وسيتم تسليم الجائزة للفائزين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في شهر يونيو المقبل. وهي جائزة تمنح سنويا للأفراد والمؤسسات للعمل المتميز في مجالي السكان وتحسين الصحة العامة.

رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات سعاد قاسم صالح تتحدث لـ 14 أكتوبر :

(6) آلاف قابلة مجتمع وفنية ولادة في عموم الجمهورية والاحتياج ما يزال كبيراً

هذاسنركز هذا العام نركز على وضع لوائح ونظام تشريعي لمهنة القبالة وإعداد برامج بكالوريوس لحاملات الدبلوم

تحتفل بلادنا مع سائر دول العالم اليوم الأربعاء باليوم العالمي للقابلات تحت شعار (العالم بحاجة إلى القابلات لإنقاذ حياة النساء والمواليد) تقديرا لدورهن الجليل في تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتخفيض وفيات الأمهات .

وأوضحت رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات اليمنيات سعاد قاسم صالح أن إحياء بلادنا لهذه المناسبة سنويا هو لتوضيح دور القابلات في تحسين صحة الأمهات والأطفال.

وقالت إن اليمن بدأت تحتفل بهذا اليوم كونها عضواً أساسياً في الاتحاد الدولي للقابلات وتشارك في كافة الفعاليات الدولية التي تعكس دور القابلات في العالم في تحقيق أهداف التنمية الألفية وخفض معدلات وفيات الأمهات والمواليد .

› لقاء/ بشير الحزمي

وأشارت إلى أن الجمعية ستركز هذا العام على وضع لوائح ونظام تشريعي لمهنة القبالة وسيتم مناقشتها مع الجهات المعنية وذلك من اجل حماية المجتمع من أية ممارسات خاطئة وفي نفس الوقت حماية القابلات من خلال تأهيلهنا تأهيلا عاليا وبما يضمن أن يقدمن خدمات عالية المستوى.

مؤكدة أن الجمعية وبالتعاون مع شركائها تعمل على تطوير مهنة القبالة، حيث تم اعتماد نظام تعليمي (دبلوم 3 سنوات بعد الثانوية) لقابلات المجتمع ليصبحن فنيات ولادة ورعاية الحوامل ، وأن هناك مساعي لإعداد برامج بكالوريوس لحاملات الدبلوم أسوة بالمجالات الصحية الأخرى من خلال فتح فرع خاص بمسلك بكالوريوس قبالة في جامعة صنعاء .

وقالت : إن أردنا إعداد لوائح وأنظمة يكون فيها الحساب والعقاب لابد أن يكون مقدم الخدمة لديه كفاءة عالية ولذلك نعمل على وضع اللوائح التنظيمية ورفع المستوى العلمي للقابلات وفنيات الولادة ورعاية الحوامل.

موضحة أن هناك حوالي 6 آلاف قابلة مجتمع وفنيات ولادة ورعاية حوامل يتوزعن في مختلف محافظات الجمهورية ، وهو عدد غير كاف لتغطية احتياجات المجتمع وبخاصة في المناطق الريفية.

خطة عالمية مشتركة

ولفتت رئيسة الجمعية الوطنية للقابلات إلى أن الجمعية قد شاركت في المؤتمر الإقليمي لشرق المتوسط و شمال أفريقيا عام 2012م والذي هدف إلى تبادل الخبرة و المعلومات من اجل تحسين صحة النساء و الأطفال و تخفيض الوفيات . وإعداد خطة إستراتيجية مشتركة لمهنة القبالة في الدول التالية وهى (الأردن ،العراق ، فلسطين ، جمهورية مصر، اليمن ، السودان ، المغرب ، تونس ، عمان ،الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين ، السعودية ،الكويت و جبوتي).و قد تم خلال إعداد هذه الخطة الإستراتيجية التركيز على ثلاثة جوانب هامة باعتبارها أعمدة هامة لمهنة القبالة وقد أدرجت ضمن توصيات المؤتمر وهى :- تأسيس و تقوية جمعيات القبالة باعتبار هذه الجمعيات كيانا مهنيا معترفا به كممثل رسمي للقابلات ، توفر الأنظمة التشريعية و القوانين لمهنة القبالة و أهمية ذلك لحماية المستفيدين من الخدمات الصحية و العاملين في مجال الولادة و رعاية الحوامل ، تطوير المستوى العلمي للقابلات لمواكبة الاحتياجات و المتطلبات الدولية لتحسين صحة النساء و الأطفال على أن يتم توحيد معايير القبول و الفترة المقررة لدراسة القبالة و فن الولادة و رعاية الحوامل في دول شرق الأوسط و شمال أفريقيا على النحو التالي: (دبلوم فنية ولادة و رعاية الحوامل 3 سنوات بعد الثانوية العامة ، بكالوريوس 4 سنوات بعد الثانوية العامة ، إعداد برنامج استثنائي لمدة عام لترفيع قابلات مجتمع إلى ثلاثه سنوات و ذلك بحسب معايير الاتحاد الدولي لمهنة القبالة) . و قد تم إلزام المشاركات في مؤتمر إقليم شرق الأوسط و شمال أفريقيا بمناقشة هذه القضايا مع الجهات المختصة في بلدانهم و العمل على تنفيذ توصيات المؤتمر .

فعاليات الاحتفال

وأشارت إلى أن الجمعية و ضمن فعاليات اليوم العالمي لمهنة القبالة و فن الولادة و رعاية الحوامل ستقوم بعقد ورشة عمل لمناقشة الوثائق المستلمة من الاتحاد الدولي لمهنة القبالة حول الأنظمة التشريعية و قوانين ممارسة المهنة لعرض الموضوع على الجهات ذات العلاقة من ممثلين من وزارة الصحة العامة ، المعاهد العليا للعلوم الصحية صنعاء و عدن ، جامعة صنعاء ، نقابة المهن الصحية ، قيادات جمعيات القبالة في المحافظات الخ و ذلك للخروج بتوصيات حول وضع أنظمة و معايير لممارسة المهنة .

وقالت أن الاحتفال باليوم العالمي للقابلات سيشهد عرضا لمسرحية قصيرة تتحدث عن قصة نجاح قابلة في مساعدة حالة ناسور ولادى للحصول على العلاج المناسب، وكذا عرض مختصر حول تأسيس العيادات المنزلية للقابلات بهدف تسهيل حصول النساء على رعاية الأم والوليد قبل وبعد الولادة. كما سيتم عقد ورشة لمناقشة اللوائح والنظام التشريعي لمهنة القبالة.

عدد غير كاف

ولفتت سعاد قاسم إلى أن اليمن كغيرها من الدول النامية تعاني من عدم

نسعى إلى تمكين القابلات من تقديم خدمات صحية متميزة للمجتمع

توفر العدد الكافي من القابلات ما أدى إلى ضعف نسبة التغطية السكانية بخدمات الصحة الإنجابية و خدمات التوليد كما أن معدل الولادة المنزلية هي 77%، و معدل الولادات التي تتم بواسطة كوادر مدربة و ماهرة (أطباء و قابلات) هي 22% فقط ، كما أن 13% فقط من النساء يحصلن على رعاية و متابعة بعد الولادة

ونتيجة لذلك فقد تم تأسيس الجمعية الوطنية للقابلات في 1/ 9/ 2004 بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و صندوق الأمم المتحدة للسكان و ذلك انطلاقاً من أهمية دور القابلات في الإسهام في وضع و تحسين معايير خدمات الصحة الإنجابية لتحقيق ألأهداف العامة المتمثلة في تخفيض نسبة وفيات الأمهات و المواليد من خلال تحقيق استراتيجيات الأمومة الآمنة و قد لعبت كل من وزارتي الصحة العامة و الشؤون الاجتماعية و العمل دورا كبيرا في تشجيع القابلات على تأسيس جمعيتهن أيمانا منهم بأهمية دور القابلات في المجتمع. وقد حملة الجمعية رؤية واضحة لخصت في عبارة شاملة (بيت يضم جميع قابلات اليمن من اجل مجتمع سليم صحيا و اجتماعيا و اقتصاديا).

رسالة وأهداف

وقالت أن رسالة الجمعية تتمثل في السعي إلى تمكين القابلات اليمنيات من أداء دورهن بكفاءة عالية من اجل تقديم خدمات صحية متميزة للمجتمع خاصة الأمهات و الأطفال ، وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها المساهمة في تخفيض نسبة المراضة و- وفيات الأمهات و المواليد ، رفع نسبة الولادات بكوادر ماهرة (قابلات مؤهلات) .

مشيرة إلى أن الجمعية تقوم بتنفيذ العديد من الأنشطة والتي يأتي في طليعتها التدريب المستمر للقابلات لتطوير مهاراتهن ، توفير فرص عمل للقابلات من خلال دعم القابلات غير الموظفات لفتح عيادات منزلية في الأحياء السكنية مما يساعد أيضا على تسهيل حصول النساء على الرعاية الصحية و خدمات التوليد في أماكن قريبة منهن ، تنفيذ المسوحات و الدراسات حول مهنة القابلة في اليمن ، تنفيذ برامج توعية و تثقيف صحي للمجتمع خاصة فئة الشباب والشابات حول التقاليد والعادات الضارة مثل الزواج المبكر... الخ .

صعوبات وتحديات

وأشارت إلى ما تعانيه الجمعية من صعوبات وتحديات أبرزها عدم توفر فرص عمل لبعض القابلات خريجات المعاهد الصحية ، عدم توفر فرص دراسات عليا للقابلات في جامعة صنعاء أسوة بالمجالات الصحية الأخرى مثل الصيدلة والمختبرات و التمريض) ،عدم توفر دعم مالي ثابت للجمعية و عدم توفر نفقات تشغيلية ، تجاهل بعض المسئولين و الجهات الرسمية دور منظمات المجتمع المدني و الجمعيات المهنية و أهميتها في التنمية الاجتماعية و عدم إشراكهم في الأنشطة التي تتعلق بتخصصاتهم .

نجاحات عديدة

ولافتت إلى ما حققته الجمعية خلال الفترة الماضية من نجاحات وانجازات عديدة كان منها تنفيذ برامج توعية و تثقيف صحي للمجتمع خاصة فئة الشباب والشابات حول التقاليد والعادات الضارة مثل الزواج المبكر، دورات تدريبية للقابلات في مجال رعاية الحوامل و في مجال أفضل الممارسات، تدريب مدربين في مجال إعداد خرائط للزمام السكاني، دورات تدريبية للقابلات في مجال إدارة المشروع ،في مجال تنظيم الأسرة ،و في استخدام مخطط الولادة للاكتشاف المبكر للحالات الخطرة أثناء الولادة ،في مجال التدبير الفعال للمرحلة الثالثة من المخاض للوقاية من النزيف بعد الولادة، كما قامت الجمعية بتوفير فرص عمل للقابلات غير الموظفات بدعمهن لتأسيس عيادات منزلية للولادة و رعاية الحوامل، تنفيذ مسح ميداني لتأسيس قاعدة بيانات حول القابلات في الجمهورية.

وأعربت عن شكرها وتقديرها العالي لجهود صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية (UNFPA) و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) لدعمهما أنشطة الجمعية منذ تأسيسها و استمرارهما في مواصلة الدعم و التمويل للبرامج التدريبية وتأسيس عيادات منزلية للقابلات غير الموظفات في المناطق الريفية و الأكثر حاجة للخدمات .

البنك الدولي يقدم دعماً إضافياً للصندوق الاجتماعي بـ (25)مليون دولار لمكافحة الفقر

السعدي: البنك الدولي شريك في قيادة التغيير في اليمن

■ صنعاء/ بشير...

وقع مطلع هذا الأسبوع بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالعاصمة صنعاء على اتفاقية الدعم الإضافي المقدم من البنك الدولي للصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار، للمساعدة في مكافحة الفقر من خلال تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية وتعزيز الفرص الاقتصادية. وسوف يعمل المشروع على خلق أكثر من مليون يوم عمل للشباب العاطلين و 460 ألف يوم من العمل في خدمات التغذية المجتمعية للعاملات الصحيات. وسوف يتعلم حوالي 26 ألف طفل و 9000 شخص من البالغين القراءة وسيحصلون على بعض التعليم الأساسي. وقد وقعها عن الحكومة اليمنية وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعن البنك الدولي المدير الإقليمي للبنك السيدهارتويج شيفر.

وعلى هامش التوقيع أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي شراكة البنك الدولي في قيادة التغيير في اليمن. وقال إنه لولا تفاعل قيادة البنك الدولي على المستوى القطري أو الإقليمي أو في المركز الرئيسي بواشنطن لما تحقق التقدم الحاصل في هذا المشروع والمشاريع الأخرى.

وأضاف السعدي أن الحكومة اليمنية تضرب بالبنك الدولي - كمؤسسة قدوة وخبرة - المثل في التسريع والتفاعل والأعمال التنفيذية. موضحا أن مساهمة البنك الدولي في دعم الموازنة من خلال صندوق الرعاية الاجتماعية قد ساهم في مساعدة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وقد كان البرنامج الطارئ كما أطلق عليه طارئاً بالفعل. ولفت إلى أن بعض المانحين قد وعدوا بأن تكون برامجهم طارئة لكنها ما تزال في مكانها. وأشار ألى أن خبرات البنك الدولي كبيرة وستدعم اليمن في الاستنهاض المنشود. وقال نحن على المرحلة التي تقل عن 10 أشهر عن الاستحقاق الانتخابي ولدينا وعود سابقة من العديد من المانحين، ونحن على أبواب انعقاد لقاء استثنائي لمستوى عال من المانحين ننسق له مع البنك الدولي وسنديره معا وسنحرص على أن يكون في اليمن لنعطي رسالة بأن البنك الدولي معنا في غرفة القيادة وفي التقدم نحو التنمية الشاملة في اليمن. لافتا إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية نموذج يفتخر به وستعمل الحكومة على أن يكون حاضرا في المشروعات التنموية. معربا عن شكره لقيادة البنك الدولي وللمدير الإقليمي والقطري وطاقم العمل بكامله لما يولونه من رعاية واهتمام بجوانب التنمية في اليمن.

وقال السعدي إن على اليمن أن تولي اهتماما كبيرا بالتغذية لان استمرار سوء التغذية المزمن الذي يعاني منه 58 % من الأطفال يشكل تحديا خطيرا ويسجل ارتفاعا بين الأطفال دون سن الخامسة". وأردف قائلا "نأمل من خلال هذا الدعم تخفيض عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية".

من جانبه قال المدير الإقليمي للبنك الدولة هارتويج شيفر إن هذه الاتفاقية هي شهادة على الشراكة القوية بين البنك الدولي والحكومة اليمنية. موضحا أن الدعم الإضافي للصندوق الاجتماعي للتنمية بمبلغ 25 مليون دولار سيسهم في تحقيق الأهداف ذات الأولوية التي حددتها الحكومة اليمنية والبنك الدولي ومن أهمها تخفيف الفقر وخفض مستوى البطالة، كما ستساهم في تحقيق ما يصبوإليه المواطن اليمني.9و أشار إلى أن هذا الدعم سيعزز الشراكة بين البنك الدولي والصندوق الاجتماعي للتنمية المنفذ لهذا التمويل. وقال أن تعاون البنك الدولي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية بدأ منذ تأسيس الصندوق عام 1997م. مبديا إعجابه بما حققه الصندوق خلال الفترة الماضية من نجاحات كبيرة في التخفيف من الأزمة الغذائية والاقتصادية أثناء الأزمة التي مرت بها اليمن عام 2011و 2012م.

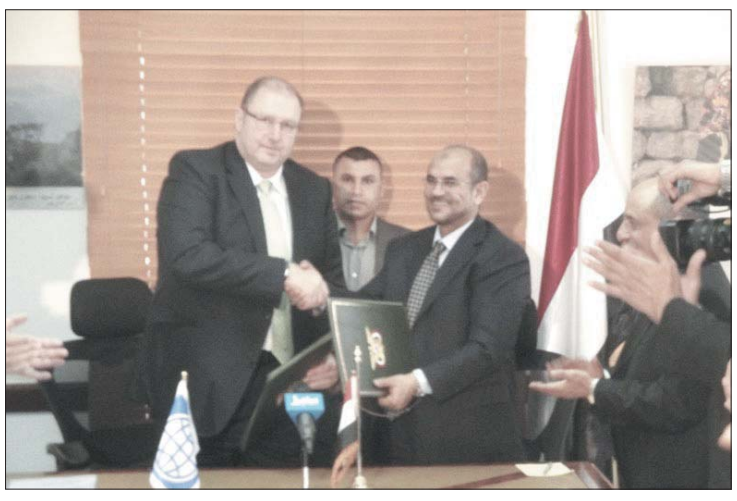

وأكدا أن هذه الاتفاقية هي اتفاقية نجاح للطرفين وستساعد في خلق المزيد من فرص العمل والحصول والوصول إلى الخدمات الأساسية التحتية. لافتا إلى أن قيمة هذا الدعم ستساهم في خلق فرص عمل للشباب العاطلين والمرأة وسيخفف من نسبة البطالة التي تصل في أوساط النساء في اليمن إلى 50%. حيث سيوفر حوالي 420ألف يوم عمل و سيساهم في تحسين البنية التحتية العامة، و750 ألف يوم عمل في التعليم وخدمات محو الأمية للشباب العاطلين، وكذا 460 ألف يوم عمل في برامج تحسين التغذية في المجتمعات المحلية للعاملات في المرافق الصحية. وسيستفيد من المشروع حوالي 26 ألف طفل و9آلاف شاب سيكون من ضمنهم 70 % نساء بحيث يصبحون قادرين على تعلم القراءة وتلقي بعض الخدمات التعليمية الأساسية. بالإضافة إلي انه سيمكن من معالجة حوالي 75 ألف طفل ممن يعانون من نقص حاد في التغطية وسيتم تقديم خدمات غذائية لهم. مؤكدا التزام البنك الدولي بتعزيز ودعم جهود الحكومة اليمنية في التخفيف من الآثار على الفئات المستضعفة وكذا تحسين الوصول والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنية التحتية.

من جهته أكد نائب المدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية عبدالله الديلمي التزام الصندوق بتنفيذ المشروع الممول من البنك الدولي وفق برنامجه الزمني المحدد. وقال إن هذا المشروع جزء من الورقة الإستراتيجية للصندوق والتي حُددت فيها معالم الاستجابة للمستجدات التي طرأت في عام 2011م. موضحا أن الصندوق ومنذ تأسيسه استفاد كثيرا من الدعم الفني والمالي والمؤسسي المقدم من البنك الدولي. مشيرا إلى أن الصندوق وعبر فترة العمل السابقة تراكمت لديه الكثير من الخبرات بالشراكة مع البنك الدولي ومن الميدان. متعهداً أن يكون الصندوق في مكان التوقع وسيستخدم كل قدراته وشراكته مع المجتمعات المحلية لإنجاح هذا المشروع كغيره من المشاريع التي يقوم النجاح فيها على قوة الشراكة مع المجتمعات المستفيدة.

هذا وكان مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك الدولي قد وافق مطلع الشهر الماضي على تقديم منحة قدرها 25 مليون دولار إلى اليمن دعما لجهود الحكومة اليمنية الرامية لتوفير فرص عمل للشباب والنساء العاطلين عن العمل وتحسين سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في المجتمعات المحلية الفقيرة، وذلك في ظل ارتفاع معدلات البطالة الحالية في اليمن إلى نحو 40 في المائة بين الشباب اليمني.

وستمول هذه المنحة توسيع برنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية باليمن. ويعمل الصندوق، بدعم من البنك الدولي منذ عام 2008، على توفير فرص عمل مؤقتة للأسر الفقيرة، بما في ذلك خلال الأزمات الغذائية والاقتصادية والسياسية.

و قال ياسر الجمال، مدير قطاع الحماية الاجتماعية والعمل بمكتب منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، في بيان صحفي نشر على الموقع الالكتروني للبنك الدولي "يستهدف المشروع أكثر الفئات تعرضا للإهمال في الشعب اليمني وهم الشباب والنساء. ويركز على توظيف الشباب والتغذية وهما من الأولويات الوطنية."

من جانبه، قال وائل زكوت، المدير القطري لليمن بالبنك الدولي، "بلغت معدلات البطالة بين الشباب في اليمن 40 % . وسيعمل المشروع على تحسين نوعية الحياة للشباب اليمني العاطل وتحسين الخدمات. كما سيزيد فرص هؤلاء الشباب في تأمين الوظائف في المستقبل."

ومن خلال خلق الفرص لتحسين البنية الأساسية العامة، سيوفر المشروع الجديد الدخل وخبرات العمل للشباب العاطل في الفئة العمرية 18 - 30 عاما. كما يوفر فرصا في برنامج "النقد مقابل العمل" للشباب والنساء الذين يقدمون خدمات التعليم والتغذية. وسيتم تدريب المشاركين الذين سيقع عليهم الاختيار وتوظيفهم لمدة عامين لتقديم خدمات التغذية والتعليم ومحو الأمية على صعيد المجتمعات المحلية ومرافق الصحة. وسيتمكن المشاركون من المساهمة في تطوير مجتمعاتهم المحلية وتحسين الخدمات الاجتماعية والتشجيع على الطلب على هذه الخدمات.

ويقوم على تمويل هذا المشروع المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي والتي تأسست عام 1960 لمساعدة أشد بلدان العالم فقرا من خلال تقديم قروض معفاة من الفوائد (تسمى "اعتمادات") ومنح تمول المشاريع لتعزيز النمو الاقتصادي، والحد من الفقر وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء. والمؤسسة الدولية للتنمية هي أحد أكبر مصادر المساعدات لأفقر 81 بلدا في العالم. وتساعد الموارد التي تتيحها على إحداث تغييرات إيجابية في معيشة 2.5 مليار نسمة يعيشون على أقل من دولارين للفرد في اليوم. ومنذ عام 1960، ساندت المؤسسة العمل الإنمائي في 108 بلدان. وقد ازدادت الارتباطات السنوية بصورة مطردة، حيث بلغ متوسط القروض في السنوات الثلاث الماضية نحو 15 مليار دولار.

الجدير ذكره أن هذا المشروع يعتبر الرابع الذي اعتمده البنك الدولي خلال هذا العام بمبلغ إجمالي وقدره 231 مليون دولار أمريكي كجزء من التزامات البنك الدولي التي تعهد بتقديمها لليمن خلال مؤتمر الرياض للمانحين والبالغة 400 مليون دولار أمريكي. بالإضافة إلى ذلك، لدى البنك الدولي برنامج آخر قيد التنفيذ تبلغ قيمته حوالي 950 مليون دولار أمريكي يتضمن مشاريع تغطي الصحة والتعليم والبنية التحتية وشبكة الضمان الاجتماعي.

حضر توقيع الاتفاقية وكلاء وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمدير القطري للبنك الدولي وائل زقوت.